

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب التجاري في العراق
للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)
محمد أحمد جاسم العباسي

الملخص:

يهدف البحث الى التعرف على أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الحساب التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٥ ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على الفرض الذي ينص هل يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب التجاري في العراق ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين، تضمن المبحث الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثاني اختص ب (الجانب التطبيقي) اختبار فرض الدراسة.

وقد ظهرت نتائج البحث: أن قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الحساب التجاري في العراق حيث بلغ قيمة الارتباط بين الاستثمار والصادرات (٠.٩٩) مما يؤثر إيجابيا على الحساب التجاري أي ان هناك علاقة طردية بين الاستثمار في العراق والميزان التجاري، والسبب يعود إلى تركيز أغلب الاستثمارات في قطاع النفط في العراق تقريبا (٤٣%) من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى العراق في قطاع النفط وان الصادرات النفطية تشكل (٩٥%) من إجمالي صادرات العراق.



Abstract:

The research aims to identify the impact of FDI on the trade account in Iraq for the period 2003 -2015 To achieve this goal the researcher adopted a hypothesis which states Is there an effect statistically significant foreign direct investment on the trade account in Iraq, and to achieve this goal has been divided this research into two sections The first section included theoretical framework for foreign direct investment and the second section singled b (practical side) test impose study.

The research findings have emerged: that the foreign direct investment sector affects the trade account in Iraq, reaching value of the link between investment and exports (0.99) than a positive impact on the trade account, meaning that there is a direct correlation between investment in Iraq, trade balance, and the reason is due to focus most of its investments in almost the oil sector in Iraq (43%) of the total investment reaching Iraq in the oil sector and oil exports account for 95 percent of Iraq's total exports.



المقدمة:

يعد موضوع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص أحد أهم الموضوعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام المسؤولين والمستثمرين ورجال الأعمال والأكاديميين في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتتسابق الدول كافة على اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي بغية تحرير حساب رأس المال والحساب المالي من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.⁽ⁱ⁾ وقد شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعاً في حجم المساعدات الخارجية وانحسار حركة الإقراض الدولية بسبب أزمة المديونية في عام ١٩٨٢ مما أدى إلى زيادة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي. وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق زيادة حجم الصادرات إلا إنه قد يعمل على زيادة العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة حجم الواردات ويؤثر سلبياً على ميزان المدفوعات بشكل عام.⁽ⁱⁱ⁾

أولاً: مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول عدم وضوح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب التجاري في العراق حيث نرى ان الحساب التجاري في العراق ارتفع خلال سنوات الدراسة، ولذلك فان أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري غير واضح ومن هنا تنبثق مشكلة الدراسة.

ثانياً: أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من أن العراق يمكن أن يصبح مركز مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال توفير المناخ اللازم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق وبيان الدور التمويلي الذي يلعبه رأس المال الأجنبي في تمويل الاقتصاد الوطني بشكل عام والحساب التجاري من خلال زيادة



الصادرات وتقليل الواردات ومن ثم التأثير ايجابياً على ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري لميزان المدفوعات في العراق وهل هناك تأثير سلبي ام إيجابي على الصادرات والواردات.

رابعاً: فروض الدراسة:

وقد قامت الدراسة على فرض أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية على ميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات في العراق فضلاً عن التنمية في البنى التحتية والمشاريع التي يتم الاستثمار فيها.

خامساً: منهجية الدراسة:

يعتمد الباحث على مزيج من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي مع الوصف التحليلي الكمي مع استخدام بعض الأدوات التحليلية والتوضيحية كالرسومات والأشكال البيانية، كما يعتمد على الأدوات والأساليب القياسية من خلال الرجوع إلى المصادر التي تحتوي البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع الدراسة.

سادساً: حدود الدراسة:

تبين من خلال عنوان الرسالة أن الحدود المكانية للدراسة هي دولة العراق أما الحدود الزمنية للدراسة فقد شرعت الدراسة من عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠١٥.



سابعاً: خطة البحث:

بغية الوصول إلى هذه الدراسة ومعرفة مدى صحتها، تم تقسيمها إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.
 - المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في العراق وأثر تدفق الاستثمار على الميزان التجاري.
- وفي نهاية البحث تم ذكر بعض النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث وذكر المصادر التي اعتمدها.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات الموجه إليها.

١- تعريف الاستثمار:

حظي الاستثمار باهتمام كبير في الأدب الاقتصادي التنموي باعتباره المفتاح الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية بشكل عام وهناك عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي منها:

أ- تعريف صندوق النقد الدولي (IMF):

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه اهتمام دائم من قبل كيان مقيم في اقتصاد واحد (المستثمر المباشر) في المؤسسة التي هي مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) ووجود مصلحة دائمة أي وجود علاقة بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار وله درجة كبيرة في التأثير على إدارتها ويجب ألا تقل مساهمة المستثمر عن ١٠% من رأس مال الشركة.



ب- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد UNCTAD):

وورد في أدبيات الأونكتاد أن الاستثمار الأجنبي يكون مباشراً حين يمتلك المستثمر (١٠%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لمؤسسة محدودة أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فردية. ويعد FDI الأكثر إثارةً للاهتمام لاتساع أشكاله ومصادره وتأثيره في اقتصادات الدول الحاضنة وبخاصة النامية منها.⁽ⁱⁱⁱ⁾

ويتضح من التعريفين السابقين أن المؤسسات المالية الدولية تتفق في أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق لرأس المال على الدولة غير صاحبة رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل وتولي إدارته جزئياً.^(iv)

٢- الاستثمار الأجنبي غير المباشر FPI:

وهو المتاجرة بالأوراق المالية كالأسهم والسندات بهدف تحقيق معدل عائد معين دون اكتساب الحق في إدارة المشروعات والرقابة عليها وأن غاية الاستثمار الأجنبي في هذه العملية هو القيام بالمضاربات التجارية المتعلقة بشراء وبيع الأسهم والسندات للحصول على الأرباح السريعة نتيجة لحصول فروقات سعرية ما بين عملية الشراء والبيع.^(v)

وصناديق الاستثمار نوعان، صناديق الاستثمار المفتوحة، صناديق الاستثمار المغلقة.

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه:

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنقاط التالية:

- ١- اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية.
- ٢- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً أكثر أماناً وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.
- ٣- يعتبر أحد وسائل توطين التكنولوجيا والنفوذ إلى الأسواق.



- ٤- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ٥- يعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال إجراء بعض التعديلات والمتعلقة أساسا بفتح قطاعاتها الاقتصادية، وتقديم العديد من التعديلات والامتيازات والحوافز.^(vi)

ثالثاً- مبررات اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر:

ومما لا شك فيه أن هناك جملة مبررات دفعت بالدول النامية للجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين أبرز هذه المبررات ما يأتي:

- ١- **تغطية أو سد الفجوة بين الادخار والاستثمار المحليين.**
إن وجود الفجوة الادخارية ناجمة عن كون رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمار أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها، وكذلك عدم القدرة على توفير العملات الصعبة اللازمة للاستثمار، وفي هذه الحالة يمكن ردم هذه الفجوة عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي.^(vii)
- ٢- **تغطية أو سد الفجوة بين الاستيرادات والصادرات.**
ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لملء هذه الفجوة عن طريق إقامة مشاريع وصناعات متعددة ومتنوعة في الدول النامية على أمل أن يؤدي إلى تنويع صادراتها واحتكاكها بالسوق العالمي.^(viii)
- ٣- **التخفيف من عبء الديون الخارجية وخدمتها:**
بعد أن تبين فشل أسلوب معالجة الديون بالديون، إذ لم يؤد إلى حل المشكلة جذرياً، إضافة إلى أن إجراءات جدولة الديون لم تكن سوى إجراءات علاجية مؤقتة فرضتها الظروف الطارئة على المصارف الدولية للمحافظة على أهداف تنفيذها.
- ٤- **نقل التكنولوجيا المتقدمة:**
حيث إن نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق اعتماد نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية الأمر الذي يساهم في نقل التقدم التكنولوجي في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق المحاكاة.^(ix)



المبحث الثاني:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في العراق

أولاً: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

إن تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق لا بد أن يتناول المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل في عدة مؤشرات كما يلي:

١- تحليل عناصر مناخ الاستثمار في العراق:

أ- الوضع السياسي والأمني:

شهد الوضع السياسي في العراق مدة انتقالية مؤقتة من الممكن أن تتغير مع أي تغير جدي في توازن القوى السياسية الحالية في العراق أو حدوث أي تطورات أساسية على الصعيد الإقليمي، فعلى مدار عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ حدث تراجع ملحوظ في موجات القتل والتفجيرات الإرهابية المختلفة والحرب الطائفية والصراعات المسلحة الدموية، ثم شهد العراق استقراراً في الوضع الأمني نوعاً ما لغاية عام ٢٠١٤ ثم دخلت عصابات داعش الإرهابي التي زادت الوضع الأمني تعقيداً أكثر.^(x)

ب- النظام الاقتصادي:

نصت المادة (٢٥) من الدستور العراقي على تحديد واضح لطبيعة النظام الاقتصادي الجديد من العراق والذي يشير إلى (تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته).

ت- قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته عام ٢٠١٠:

يعكس قانون الاستثمار الأجنبي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ السياسة الاستثمارية إجمالاً، والسياسة الاستثمارية المرتبطة بجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلد بوجه خاص، فقد هدف قانون الاستثمار الأجنبي إلى تشجيع وتنظيم رؤوس الأموال العربية والأجنبية في إطار السياسة العامة في الدولة وبما ينسجم مع أهداف وأولويات استراتيجية التنمية الوطنية، ولعل أبرز ما تضمنه قانون الاستثمار الأجنبي الجديد ما يلي:



- تشكيل هيئة تسمى هيئة الاستثمار تمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيس الهيئة بدرجة وزير ونائب بدرجة وكيل وزير يرشحهما مجلس الوزراء ويعينهما مجلس النواب تهدف الهيئة إلى تشجيع الاستثمار في العراق من خلال العمل على ما يأتي: (xi)
- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها و الترويج لها.
- تبسيط إجراءات التسجيل والإجازة للمشاريع الاستثمارية، ومتابعة المشاريع القائمة ومنها إعطاء الأولوية لها في الإنجاز لدى الجهات الرسمية واستكمال إجراءات إجابة طلبات المستثمرين، واستحصال الموافقات اللازمة للمستثمر والمشروع.
- إنشاء نافذة واحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الأقاليم والمحافظات تضم مندوبين مخولين من الوزارات وأعضاء ترشحهم مجالس الأقاليم والمحافظات حسب الأحوال والجهات ذات العلاقة تتولى منح الإجازة والحصول على الموافقات من الجهات الأخرى وفق القانون.
- تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار النشرات الخاصة بذلك.
- وضع برامج لترويج الاستثمار في مناطق العراق المختلفة لجذب المستثمرين وتنفيذها.
- تسهيل تخصيص الأراضي اللازمة وتأجيرها لإقامة المشاريع بمقابل تحدهه الهيئة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- العمل على إقامة مناطق استثمارية آمنة بموافقة مجلس الوزراء.
- تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية لهم بالتنسيق مع وزارة المالية والاستعانة بالمؤسسات المصرفية مع اشتراط أن يقوم المستثمر الحاصل على القرض باستخدام عدد من العراقيين العاطلين عن العمل يتناسب وحجم القرض. (xii)



- المزايا والضمانات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي في العراق:

نصت المادة (١٠) من قانون الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٦. يتمتع المستثمر بغض النظر عن جنسيته بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون وللمستثمر العراقي والأجنبي لأغراض مشاريع الإسكان حق الاحتفاظ بالأرض بمقابل يحدد بينه وبين مالك الأرض دون المضاربة في الأرض وفق ضوابط تضعها الهيئة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء. وتسهل الهيئة تخصيص الأراضي اللازمة للمشاريع الإسكانية وتمليك الوحدات السكنية للعراقيين بعد إكمال المشروع.

كما نصت المادة (١١) من القانون المذكور على تمتع المستثمر الأجنبي

بالمزايا الآتية:

إخراج رأس المال الذي أدخله إلى العراق وعوائده وفق أحكام هذا القانون وتعليمات البنك المركزي العراقي وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى.^(xiii)

■ يحق للمستثمر الأجنبي ما يلي:

- التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه.
- تكوين المحافظ الاستثمارية بالأسهم والسندات المدرجة فيه.
- استئجار الأراضي اللازمة للمشروع أو المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائماً على ألا تزيد عن (٥٠) خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة وأن تراعي في تحديد المدة الطبيعية المشروع وجدواه للاقتصاد الوطني.
- التأمين على المشروع الاستثماري لدى أي شركة تأمين وطنية أو أجنبية يعتبرها ملائمة.
- فتح حسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية أو كليهما لدى إحدى المصارف في العراق أو خارجه للمشروع المجاز.



- الإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي:

نصت المادة (١٥) من قانون الاستثمار الأجنبي على الإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي وكما يلي:

- يتمتع المشروع الحاصل على إجازة للاستثمار من الهيئة بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمد (١٠) عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع وفق المناطق التنموية التي يحددها مجلس الوزراء باقتراح من الهيئة الوطنية للاستثمار حسب درجة التطور الاقتصادي للمنطقة وطبيعة المشروع الاستثماري.
- لمجلس الوزراء اقتراح مشاريع قوانين لتمديد أو منح إعفاءات بالإضافة إلى الإعفاءات أعلاه أو تقديم حوافز أو مزايا أو ضمانات أخرى.
- للهيئة الوطنية للاستثمار زيادة عدد سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل إلى (١٥) خمسة عشر سنة إذا كانت نسبة مشاركة المستثمر العراقي بالمشروع أكثر من (٥٠%).

- التحفظات: نصت المادة (٢٩) من القانون على:

- عدم الاستثمار في مجالي استخراج وإنتاج النفط والغاز.
- عدم الاستثمار في قطاع المصارف وشركات التأمين. (xiv)

د- المؤشرات الاقتصادية الكلية:

لقد أوضحت الدراسات التطبيقية الخاصة بالمناخ الاستثماري أن الدول التي تتسم وتحقق استقراراً في مؤشرات الاقتصاد الكلي فإن ذلك يحفز مناخها الاستثماري على قدوم الاستثمارات، وعلى العكس فإن الدول التي تتسم بحالة عدم الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي كالعجز المالي الكبير وسياسات نقدية متقلبة وسعر الصرف غير مستقر وضعف مؤشرات النظام المالي والمصرفي كل



ذلك سيقال من جذب الاستثمارات، و عليه من خلال مجموعة المؤشرات هذه يمكن أن نتعرف على بيئة العراق الاستثمارية هل هي جاذبة أم طاردة للاستثمار والجدول التالي يوضح لنا أهم تلك المؤشرات.

جدول رقم (١)

مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق

المؤشرات الاقتصادية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
عدد السكان (مليون نسمة)	٢٩٦	٢٠٥	٢١٦	٢٢٤	٢٣٣	٢٤٢	٢٥٠,٩	٢٦٠,٠
معدل التضخم	٢٠,٨	٢٧	-٢,٨	٢٥	٣١	٦,١	١,٩	٢,٢
سعر الصرف	١٢٥٤	١١٩٣	١١٧٠	١١٧٠	١١٧٠	١١٦٦	١١٦٦	١١٦٦
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) بالأسعار الجارية	٨٨٠,٣٧٨	١٣٠,٢٠٤,٠	١١١,٦٦,٠,٩	١٣٨,٥١٦,٧	١٨٥,٧٤٩,٧	٢١٨,٠٣٢,٢	٢٣٢,٤٩٧,٢	٢٣٣,٥٠٨,١

٨٤٥٠٦	٨٩٧٤١٩	٩٤٣٦٩٣	٨٣٣٥٥٩	٥٢٤٨٢٦	٤١٧٩١٧	٦١٢٣٣٣	٤١٣٦٧٩	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
٣٧٠٦٤٥	٣٣٣٨٣٧	٣٤٤٣٣٢	٤٩١٤١٩	٢٧٤١٠	١٧٧٧٩١	٥٥٦٥٦	٥٥٧٥٥٤	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للعام ٢٠١٢/٢٠١٣.

نلاحظ من الجدول رقم (١) أن سعر الصرف للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٤) أخذ بالانخفاض إذ بلغ ١٢١٨ دينار عام ٢٠١٤ بعد أن كان ١٤٧٧ عام ٢٠٠٩ وذلك يعود إلى السياسة التي يتبعها البنك المركزي في تحديد سعر الصرف، وكذلك مؤشر الصادرات الذي ارتفع هو الآخر إذ بلغ ٨٤ مليار دولار عام ٢٠١٤ بعد أن كان ٤١ مليار عام ٢٠٠٩ بسبب رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والسماح للعراق بالتصدير والحصول على العملة الأجنبية، كما أن مؤشر الواردات من السلع والخدمات قد ارتفع إلى ٣٧ مليار دولار عام ٢٠١٤ بعد أن كان ٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ وهذا يعود توقف الإنتاج في أغلب المشاريع الصناعية مما يضطر العراق للاستيراد من الخارج لسد حاجات السوق المحلية وكذلك دخول الاستثمار الأجنبي إلى العراق وبالتالي فإن المستثمر يستورد ما يحتاجه في عمله، كما أن معدل التضخم انخفض في العراق إلى ٢.٢ عام ٢٠١٤ بعد أن كان ٥٣.٢ عام ٢٠٠٩، كما أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع أيضاً، كما أن خصائص السوق العراقية والمتمثلة بعدد السكان، ومعدل نموه وحجم السوق، أصبحت في



صالح البيئة الاستثمارية، وتعكس معدل الطلب الاستهلاكي العالي، والخلاصة: إن هذه المؤشرات تعد إيجابية نوعاً ما خاصة إذا صاحبها استقرار سياسي وأمني وتنعكس على البيئة الاستثمارية وتسهم في جذب المستثمرين المحليين والأجانب إلى القطاعات المختلفة لغرض زيادة الصادرات وتقليل الواردات ومن ثم الحد من مشكله العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن.

هـ السياسة الاقتصادية في العراق:

الإجراءات الاقتصادية في المجالين المالي والنقدي ومعالجة كل التشوّهات في هيكلية الاقتصاد الوطني يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، هذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق بالقانون أو كثرة المزايا والإعفاءات والاستثناءات وخاصة الحوافز الضريبية، بل بسياسة اقتصادية متوافقة توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى.

و- البنى التحتية:

لقد بدأت البنى التحتية في العراق بالتدهور منذ تسعينات القرن الماضي نتيجة للحرب والحصار الذي فرض على العراق، إلا إن التدهور والتدمير الشامل والممنهج قد حصل بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ والهدف هو شل الاقتصاد العراقي باعتبار أن البنى التحتية تمثل العمود الفقري وشریان الحياة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحضرة، وبدونها لا يمكن تحقيق أي تطور أو رفاهية للمجتمع. ويمكن وصفها كما يأتي^(xv):

- الكهرباء:

تشير الإحصائيات والتقديرات إلى حاجة العراق إلى (٢١) ألف ميكاواط والمتاح حالياً (١١) وهذا يعني إن هناك فجوة تقدر بنحو (٥٠%)^(xvi).



- مياه الشرب:

تشير معظم التقارير إلى أن معظم سكان الريف لم تصل إليهم مياه الشرب النقية من الأملاح والملوثات. فضلاً عن أن (٢٠%) من سكان المدن لم يحصلوا على مياه نقية.

- شبكات الصرف الصحي:

تؤكد العديد من التقارير والدراسات إلى أن ٧٣% من سكان العراق يحصلون على خدمات الصرف الصحي وهي نسبة متدنية جداً وهذا يعني أن هناك ٢٧% من السكان لم يستفيدوا من خدمات الصرف الصحي.

- المطارات:

تعاني مطارات العراق العديد من المشاكل من بينها عدم وجود أسطول من الطائرات الحديثة ولا زالت معظم الطائرات المؤجرة قديمة مما انعكس سلباً على حركة السياحة وحركة الاستثمار وبالتالي على الاقتصاد الوطني، فضلاً عن عدم وجود مطارات في العديد من المحافظات.^(xvii)

- الفساد الإداري والمالي:

لقد نمت هذه الظاهرة سريعاً في العراق سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما نجم عنه من تدمير وتخريب لمنظومة القيم والأخلاق في المجتمع العراقي وغياب الدولة بكل مؤسساتها لفترة غير قليلة، وغياب المساءلة والشفافية وتداخل الصلاحيات وضعف الهياكل التنظيمية وعدم وضوح الحسابات المالية وغير ذلك.^(xviii)

ز- مدى توفر عوامل الإنتاج:

يمتلك العراق من الموارد الطبيعية والبشرية المتنوعة ما يجعله يحمل ميزة نسبية باتجاه جذب الاستثمارات، فالإقتصاد العراقي يمتلك قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد، حيث تشكل خصائص الثروة النفطية عوامل جذب



للاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض تكلفة الإنتاج وغياب المخاطرة وقرب النفط من سطح الأرض فضلاً عن احتلال العراق المرتبة العالمية الثانية من حيث الاحتياطي المؤكد (١١٥) مليار برميل ومن الاحتياطي المحتمل (٢٢٥) مليار برميل، أما الاحتياطي المؤكد من الغاز فقد وصل إلى (١١٢) ترليون قدم مكعب ويشكل ١١% من الاحتياطي العالمي، يضاف إلى ذلك الخامات من الكبريت والفوسفات التي يمكن أن تستخدم مواد أولية في الصناعات الكيماوية وهناك معادن أخرى مثل الحديد الرسوبي واليوكساييت وحجر الكلس ورمال السلكا وغيرها الكثير وكلها تكون الأساس في الاستثمار لإقامة صناعات متنوعة، (xix).

ثانياً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري.

تنشأ الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على جانبي العمليات الجارية سواء في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات، وتتباين هذه الآثار من بلد إلى آخر وفقاً لعدة اعتبارات منها الهدف من الاستثمار وطبيعة النشاط وعمر المشروع، فالاستثمار الباحث عن الأسواق يتميز بمعاملات تجارية تكون فيه الاستيرادات أكبر من الصادرات كنتيجة لآبد منها خصوصاً في المراحل الأولى، إذ تستورد الشركات الأجنبية نسبة مهمة ضرورية من الآلات والمكائن والمدخلات الوسيطة اللازمة لبدء العملية الإنتاجية، وبالعكس فإن الاستثمار الباحث عن الكفاءة أو القائم على الموارد يسجل بشكل عام صادرات أعلى من الاستيرادات وينطبق ذلك على الاستثمار الأجنبي في أنشطة القيمة المضافة.

وتؤكد العديد من الأدبيات المالية والاقتصادية على المنافع التي يمكن للدولة المضيفة أن تحققها من الاستثمار الأجنبي سواء منها الملموسة وغير الملموسة والمباشرة وغير المباشرة، ومنها نمو الدخل القومي ونمو رأس المال الثابت المتراكم وأثر التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات وكذلك التأثيرات الكبيرة على الميزان التجاري، فضلاً عن مما يتحقق



من تشغيل للمزيد من الموارد البشرية والمادية في الدول المضيفة ونقل التكنولوجيا لها، وتحمل في الوقت نفسه كلفا اقتصادية واجتماعية تتركز معظمها في عدم إمكانية الشركة الفرع أو التابع لها بالتمتع في أرباحها، إذ تحول الأرباح إلى الشركة الأم أو على الأقل أن الدولة الأم هي التي تأذن للشركة الفرع باحتجازه أو تحويله إلى المركز في الدولة الأم. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر إلى صافي الميزان التجاري وتحسين القدرة التصديرية للاقتصادات المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إذ يبرز ذلك من خلال تحليل هيكل الميزان التجاري والنظر إلى أي الاتجاهات فهل سيكون إيجابياً أم سلبياً وهل سيميل إلى الصادرات من السلع المصنعة أم غيرها.

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة هامة من أدوات التنمية الاقتصادية أفضل بكثير من القروض الخارجية ولاسيما من حيث أثاره على ميزان المدفوعات، حيث يدر عائداً بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين التي تمثل في الوقت الراهن عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات. (xx)

ثالثاً: أثر تدفق الاستثمار على الميزان التجاري في العراق.

أن تأثير الاستثمار الأجنبي على الحساب التجاري فيمكن قياسه من خلال تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات وبالتالي تأثيره على العجز أو الفائض أو التوازن في الحساب التجاري وميزان المدفوعات بشكل عام.

١- البيانات المستخدمة في تقدير النموذج:

يمكن توضيح المؤشرات المستخدمة في تقدير النموذج من خلال الجدول

التالي.



جدول رقم (٢)
يوضح المؤشرات المستخدمة في تقدير النموذج

EXP	IPR	XPR	GDP	FDI	السنة
9711.0	32.0	31.3	31039.0	1000	2003
17810.0	44.5	37.2	47849.0	300.0	2004
23697.0	47.1	47.4	49954.0	515.0	2005
30529.0	40.0	55.5	55029.0	383.0	2006
39587.0	35.1	71.0	55787.0	971.0	2007
63726.0	58.0	105.5	60377.0	1855.0	2008
39430.0	66.5	63.2	62418.0	1598.0	2009
51764.0	66.1	77.9	66414.0	1396.0	2010
79681.0	66.9	111.6	71426.0	2082.0	2011
94209.0	72.5	115.8	81380.0	3400.0	2012
89768.0	68.4	103.5	86729.0	5131.0	2013
83981.0	62.6	98.9	84892.0	4781.0	2014

المصدر: - جمهورية العراق وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية للعام ٢٠١٣.

- البنك المركزي العراق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم إحصاءات ميزان المدفوعات.

- بيانات البنك الدولي.

بالاعتماد على البرنامج الإحصائي الجاهز (EViews VR 9) تم استخراج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب التجاري في العراق وكالاتي:-



٢- تقدير اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات:

- مؤشرات النموذج.

أ- المتغيرات المستقلة.

- $FDI = x1$ = الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥).

- $GDP = x2$ = الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥).

- $XPR = x3$ = حاصل قسمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي

مضروب $100 \times$ للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥).

ب- المتغير التابع.

- $EXP = y1$ = إجمالي الصادرات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥).

- فرضية النموذج: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار

الأجنبي المباشر والصادرات.

الفرض العدم: توجد علاقة.

الفرض البديل: لا توجد علاقة.

٣- نتائج اختبار النموذج:

جدول (٣)

نتائج تقدير أثر (FDI, GDP, XPR) على الصادرات

شكل العلاقة	β_0	$-\beta_1 X_1$
مقدرات المعادلة	β_0	β_1
t قيمة	-5.4	3.5
مستوى الدلالة	0.00	0.006
القرار	معنوي	معنوي
F	367	
مستوى الدلالة	0.0000	
القرار	معنوي	
$\%R^2$	$\%99$	
$\%R^{-2}$	$\%98$	
D.W	0.98	

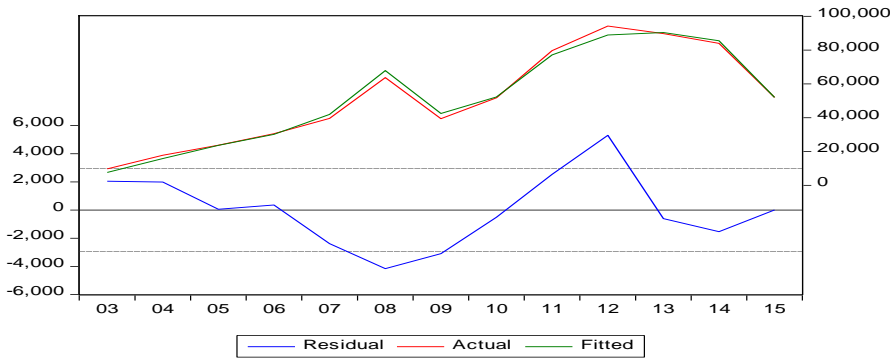


إذ كان الأنموذج ذو مستوى معنوية إجمالية جيدة واجتاز اختبار (F^*) لأن قيمتها المحتسبة والبالغة (367) كانت أكبر من قيمتها الجدولية المناظرة لها عند مستوى معنوية (0.05) وذلك دليل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أما معنوية كل متغير على حده وعلاقته بالمتغير التابع فقد اجتازت جميعها اختبارات (t) لأن قيمتها المحتسبة كانت أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.83) عند مستوى معنوية (0.05).

أما من حيث الاختبارات القياسية وخاصة مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation Problem) ومشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity Problem) فقد ثبت أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لان قيمة اختبار (D.W) والبالغة (0.98) حيث إن:-
 $(4-du=0.512) < (D.W=0.98) < (du=0.512)$
 مما يؤكد أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.
 ويمكن توضيح أثر (FDI, GDP, XPR) على الصادرات بيانياً من خلال الشكل رقم (١)

شكل رقم (١)

أثر (FDI, GDP, XPR) على الصادرات بيانياً



وتشير العلاقة الموجبة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى العلاقة الطردية بينه وبين حجم الصادرات وذلك يتفق مع النظرية الاقتصادية، وذلك يعني أن كل زيادة في (FDI) مقدارها (1%) تؤدي إلى زيادة في الصادرات بمقدار (3.754) مع ثبات المتغيرات الأخرى.

أما مرونة حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP) والبالغة (0.431) وهي موجبة أيضاً وتتطابق مع النظرية الاقتصادية تشير إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة الصادرات بمقدار (0.431) مع ثبات المتغيرات الأخرى.

أما مرونة (XPR) والبالغة (579) فهي كذلك موجبة وتتطابق مع النظرية الاقتصادية وتشير إلى أن زيادة (XPR) بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة الصادرات بمقدار (579) مع ثبات المتغيرات الأخرى وبالتالي يؤثر إيجابياً على ميزان الحساب الجاري بسبب زيادة الصادرات والسبب يعود في ذلك إلى تركيز أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق في قطاع النفط حيث بلغت نسبة الاستثمار في النفط (٤٣%) من مجموع الاستثمار الوارد إلى العراق وان قطاع النفط في العراق يشكل (٩٩%) من إجمالي الصادرات في العراق.

وبالتالي نقبل الفرض العدم والقائل بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات حيث بلغت قيم الارتباط (R2) (0.99) ومستوى المعنوية (F) بلغت (367)، ونرفض الفرض البديل.



النتائج والتوصيات:-

أولاً- النتائج:

- ١- ان العراق يتمتع بمناخ استثماري جيد نوعا ما على ان يتحسن الوضع الأمني في المناطق حيث تبين مؤشرات الاقتصاد العراقي ان كافة المؤشرات هي في صالح البيئة الاستثمارية.
- ٢- أوضحت الدراسة ان الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يؤثر على الحساب التجاري حيث قيمة الاثر بين الابين الاستثمار الأجنبي والصادرات (3.754%) بحيث زيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الصادرات بمقدار (3.754%) مما يؤثر إيجابيا على الحساب الجاري.
- ٣- اثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات حيث بلغت قوة الارتباط (0.99) مما يؤكد وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثانياً- التوصيات:

- ١- على العراق الاستفادة من تجارب بعض الدول، واستخلاص التجارب الإيجابية فيما يخص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمار الى العراق.
- ٢- إن تكيف البيئة الحاضنة للاستثمارات الأجنبية، والمساعدة على جذبها لا يعني استقبال هذه الاستثمارات بصورة فوضوية، دون تدخل حكومي موجه لهذه الاستثمارات بما يخدم عملية التنمية، وما يعزز من الآثار الإيجابية لاستقبال هذه الاستثمارات.
- ٣- العمل على توجيه الاستثمار في المجالات الأخرى غير النفطية من اجل تنويع قاعدة الصادرات وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للتصدير الذي يعرض واردات العراق الى التذبذب نتيجة للتغيرات في الأسعار.



المراجع

- ١- ستار جابر عمران ، دور الاستثمار الأجنبي في تنمية اقتصاديات الدول النامية والنهوض بالاقتصاد العراقي للفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) ، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد ٩٥ سنة ٢٠١٣ ص ٣٩,٤٠
- ٢- صيرينة كريد ، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة ٢٠١٣ ص أ
- 3- Maitena Duce, Definitions of Foreign Direct Investment (FDI) a methodological note, Banco de España2, Final draft July 31, 2003 pp3,4
- ٤- حسام شحاتة عبد الغني رخا، (FDI) (المفهوم - الآثار - المحددات) المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، الجزء الأول، سنة ٢٠١٢ ص ٢١٩
- ٥- أسامة علي كاظم حسين السعيد، دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان العربية (مصر، الأردن) حالة دراسية للمدة ١٩٩١-٢٠٠٥، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧ ص ١٦
- ٦- يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشاره لبعض الدول العربية، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة. سنة ٢٠٠٨، ص ١٦٦
- ٧- سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص ١٩٨.
- ٨- حسن هادي صالح، دور (FDI) في تصحيح الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية تجارب إصلاح مختارة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، سنة ٢٠٠٦، ص ص ٢٣، ٢٤
- ٩- سامي عبيد التميمي، مصدر سابق ، ص ١٩٩
- ١٠- نبيل جعفر عبد الرضا، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار إلى العراق، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٥٧ السنة ٢٠١٢.
- ١١- سامي عبيد التميمي، مصدر سابق ص ٢١٢



- ١٢- مجلس النواب العراقي، قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، المادة ٩.
- ١٣- مجلس النواب العراقي، قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، المادة ٩، ١٠، ١١.
- ١٤- مجلس النواب العراقي، قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، المادة، ١١، ١٥.
- ١٥- بلاسم جميل خلف، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة الاقتصادية وإشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، سنة ٢٠١٣، ص ٥٢.
- 16- www.albawabhnews.com
- ١٧- بلاسم جميل خلف، مصدر سابق ص ٥٤
- ١٨- المرجع السابق، ص ٥٦
- ١٩- حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٠١٢، ص ٣٥
- ٢٠- أحمد هادي سلمان، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة السابعة، العدد ٢١، سنة ٢٠٠٩، ص ٩- ١٠

